مركز دلائل
Dala'il Centre

دراسات فكرية

مراجعة كتاب :

الأبعاد التداولية لنظرية المجاز عند ابن تيمية (أ د. فريدة زمرد)

مراجعة :
د. سوسن العتيبي

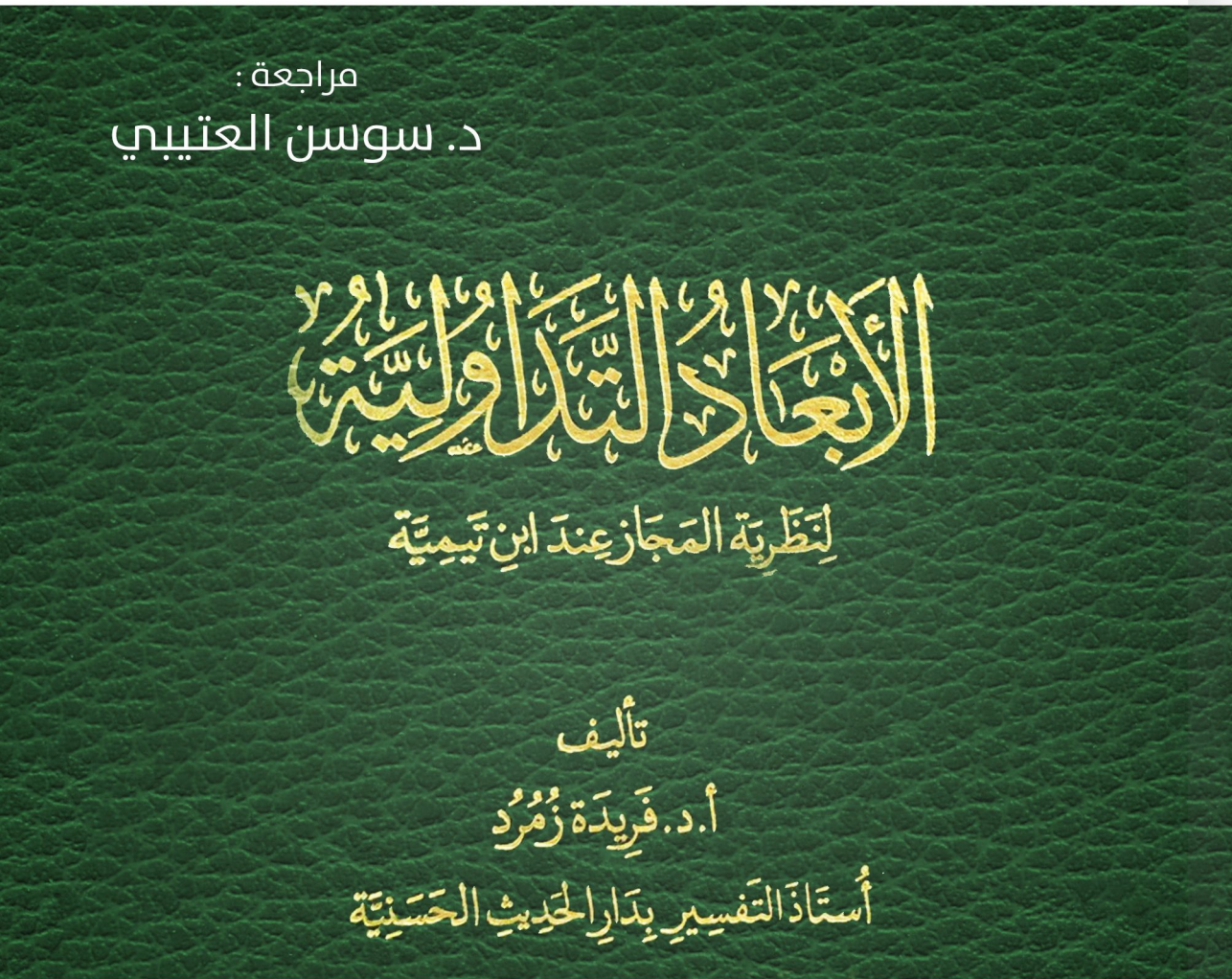

سلسلة دراسات تصدر عن مركز دلائل – دراسة (٥) ١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م

مراجعة كتاب:

"الأبعاد التداولية لنظرية المجاز عند ابن تيمية"

للأستاذة الدكتورة:

فريدة زمرد

مراجعة:

د. سوسن العتيبي

دكتوراه أصول الدين ومقارنة الأديان - الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا

باحثة في الفكر الإسلامي

(تمت المراجعة بتاريخ ١٠ رمضان ١٤٤١هـ)

محاور المراجعة:

١- التعريف بالكاتبة

٢- التعريف بالكتاب

٣- سياق الكتاب

٤- محتوى الكتاب

التعريف بالكاتبة

الأستاذة الدكتورة فريدة زمرد، من تلاميذ فضيلة الشيخ المغربي "الشاهد بوشيخي" ومن أوائل من وضع علم المصطلح القرآني في زمننا، وهي قوالب مفاهيمية لدراسة المفاهيم القرآنية بمنهجية يظهر تأثرها بابن تيمية -رحمه الله-؛ الذي أبانت عن منهجيته في كتابها "الأبعاد التداولية...". وقد توّجت مؤلفاتها قليلة العدد كثيرة المدد بكتاب تقعيدي لعلم المصطلح القرآني بعنوان: "مفهوم التأويل في القرآن الكريم: دراسة مصطلحية"؛ طبع مؤخراً بعناية الرابطة المحمدية. ولبديع لفظها وقوة معناها، أتجاوز وأقتبس مقدمتها لكتابها الثاني "مفهوم التأويل في القرآن الكريم"، إذ تقول:

"للإبحار في "كلمات الله" التي لا تنفد ولا تتبدّل لذَّة وخطر:

فمنشأُ اللذة الافتقارُ الطَّبعي، والحاجة الإرادية، إلى استمداد بعض الكمال من كمالها، والتطلّع إلى بعض الجمال من جمالها. فهي، في درر المعاني، الكنزُ الذي لا يفنى، وهي، في حلل المباني، الكساءُ الذي لا يبلى. فمن زاولها اعتصم، ومن زايلها انقصم.

ومصدر الخطر الإبحارُ في لججها مع قلة في الزاد، أو قسوة في القلب وغشاوة على البصر، أو بلادة في الحس والفكر. إنَّ قَلَمـًا يُلْقى به باحثـًا في بحر كلمات الله -وهو بهذه الحال- لَهُو كمن يُلقى به في اليم مكتوفـًا، لا لوح ينقذه، ولا جبل يعصمه، ولا عاصم اليوم من أمر الله، في البحث العلمي، إلا من رحم.

فكيف إذا كان مع إغراء اللذة أن يُختار من المجالات أكثرها إثارة لهمم الباحثين من مختلف المشارب؟ ومع حجم الخطر أن نركب من المفاهيم أعسرها، ونسلك في سبيل بيانها من المناهج أشقها على نفوس الباحثين المأخوذين بالسنين؟

ذلك هو شأن كلمة "التأويل" في القرآن الكريم، التي يدور عليها هذا البحث وصفًا وتحليلاً، كشفًا عن دلالتها القرآنية، وفق خطة منهجية تستمد روحها وأدواتها من منهج الدراسة المصطلحية" [1].

التخصص العام: التفسير وعلوم القرآن

التخصص الدقيق: المفاهيم والمصطلحات القرآنية.

- أستاذ التعليم العالي للتفسير بمؤسسة دار الحديث الحسنية للتعليم العالي والبحث العلمي، الرباط.
- أستاذ زائر بمعهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية، بالرباط.
- خبير ة بمؤسسة البحوث والدراسات العلمية (مبدع) بفاس.
- عضو المكتب التنفيذي بالرابطة المحمدية للعلماء.

ولها عدد من الأعمال العلمية المنشورة منها:

- الأبعاد التداولية لنظرية المجاز عند ابن تيمية.
- معجم المصطلحات القرآنية المعرفة في تفسير الطبري.
- أزمة النص في مفهوم النص عند نصر حامد أبو زيد.
- مفهوم التأويل في القرآن الكريم، دراسة مصطلحية.
- مفاهيم نبذ العنف ضد النساء في القرآن الكريم والسنة المطهرة.

ومن المقالات والأبحاث العلمية المنشورة:

- القراءة النسقية للقرآن الكريم عند توشيهيكو إيزوتسو.
- مفهوم الحوار وقضاياه في القرآن.

(١) مفهوم التأويل في القرآن الكريم، أ د. فريدة زمرد، ص ٩.

- مفهوم العدوان في القرآن الكريم، موارده وعلاقاته وخصائصه.
- أزمة التقليد في علم التفسير: التشخيص وسبل العلاج.
- نحو دراسة علمية لتاريخ التفسير وتطوره.
- ظهور التفسير القرآني دراسة في المأثور وأسباب النزول.
- التأويل في مقدمات كتب التفسير، قضايا وإشكالات.
- مقاصد القرآن وأثرها في أعمال المفسرين[١].

* * *

(١) مصدر التعريف بالمؤلفة: مركز تفسير للدراسات القرآنية – الموقع الرسمي لمؤسسة دار الحديث الحسنية..

التعريف بالكتاب

لغة الكتاب: العربية، وهي فصيحة جميلة موشاة ببعض العبارات الأدبية البديعة.

أصل الكتاب: رسالة ماجستير أنجزتها فريدة زمرد بين ١٩٩٠ حتى ١٩٩٧م، وأجيزت بميزة حسن جداً.

المعلومات العامة عن الكتاب:

يقع في ٦٧٢ صفحة، موزع على:

- تقديم دار النشر.
- مدخل للمؤلفة.
- باب: قضية المجاز قبل ابن تيمية.
- أبعاد نظرية المجاز عند ابن تيمية.
- البعد التداولي لنظرية التفسير عند ابن تيمية.
- خاتمة (فيها النتائج ومخرج ووساطة).
- المصادر والمراجع.

الرياض: مركز تفسير للدراسات القرآنية، ط١، ١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م.

* * *

سياق الكتاب

كتب في التسعينات باعتباره أطروحة أكاديمية. والرسائل الأكاديمية تتوخى البحث عن الثغرات العلمية لسدّها أكثر من الكتب المؤلفة لسياق اجتماعي وعالمي معين. والذي يظهر أن المؤلفة لم تتأثر بسياق جدلي محيط، ولا حتى سياق اجتماعي، بل اهتمت بالكشف عن ثغرة معرفية أساسية تشكّل جل المسائل العلمية للعلوم الإسلامية منذ بداية التدوين حتى الآن، وهي ثغرة ثنائية (الحقيقة والمجاز) –وعون الله أي ثغرة سدّت، وأي مدد إلهي خصت به؟ زادها الله من فضله–.

فالسياق مجاله معرفي لا زمني ولا مكاني.

* * *

محتوى الكتاب

العنوان: الأبعاد التداولية لنظرية المجاز عند ابن تيمية

العنوان حسب القسمة المنهجية:

بؤرة التركيز على أول مركب هو (الأبعاد التداولية)، وهذه الأبعاد التداولية هي: اللغة، المنطق، العقيدة. ولا أعلم هل استفادت المؤلفة من قسمة عبد الرحمن طه للمجال التداولي أم هي وقع الحافر على الحافر؟ إذ قسّم المجال التداولي إلى: لغة، عقل، عقيدة وفي كتابه "تجديد المنهج في تقويم التراث" صيّرها: لغة، عقيدة، معرفة. وقد جاءت الأبواب مقسمة وفق العنوان بتوفيق كبير ومنهجية عالية.

ملاحظة خفيفة: لفظ "نظرية المجاز عند ابن تيمية"، والحقيقة أنها ليست نظرية مجاز بل هي نقض لنظرية المجاز من قِبل ابن تيمية.

التقديم: ميزت المؤلفة غرضها من الكتاب وهو تبيين وضع ابن تيمية لأسس المنهج التداولي في فهم الخطاب وتحليله، باعتبار المجاز حقيقة خطابية وليس قسيما للحقيقة. وهذه الإبانة التيمية تجديد للعلوم الإسلامية بردها لبيئة التنزيل التي من خلالها يتم استبعاد كل ما يغير وجه اللغة أو العقيدة للعلوم الإسلامية المتداولة في زمنه من كافة الاتجاهات. فقضية المجاز لغوية المظهر عقدية الأصل والمنبت.

المدخل: صدّرته بجملة: **"المجاز، وأحمد تقي الدين بن تيمية: إنهما ملتقى علوم وعوالم"**. ثم أجملت الخريطة الذهنية لمنطقة المجاز التي ستعالجها في الكتاب:

- المجاز قسيما للحقيقة في العلوم العربية من بلاغة وأدب ونقد، وتعالقها مع التفسير وعلم الكلام.
- المجاز متعلقا للرمز والإشارة وفق التفسيرات الإشراقية العرفانية، وبعض المدارس اللسانية الإنسانية اليوم. (هذه الجهة التي لي عليها ملاحظات من منطلقاتي التي قد تختلف عن منطلقاتها، وهي ملاحظات يسيرة أحتفظ بتفاصيلها، وأجمل تحفظي بشأنها)
- المجاز في علاقته بالاستعارة ومرتبته في المنطق الصوري القديم والتداوليات الحديثة ومنطقها الحجاجي المعاصر.

ثم قسمت الخريطة الزمنية إلى قسمين:

غربي: انطلق من ثبات الحقيقة مع أرسطو في لفظ واحد يقابل المجاز، ورسى في اللسانيات الحديثة معتبرا السياق والتداول لتعريف اللفظ، ورد الاعتبار للتمثيل وخلخلة ثنائية "الحقيقة والمجاز" ومن ثمّ أصل الاستدلال الصوري المرتبط بالدلالة ليتحول إلى التداول.

وهذه الجملة "التحول من الدلالة إلى التداول" أختصر بها الدرس الفلسفي – المنطقي – اللغوي في الشرق والغرب لتمحوره حول المستوى البياني، والذي رفعه الله بمحاولة فريدة لابن تيمية، ثم تأصيل وتأكيد وتنويه من قِبل "عبد الرحمن طه" على قيمة منطق ابن تيمية والمتجاوز للتداوليات الحديثة، وتلميذه "حمّو النقاري"، وما زالت أرض ابن تيمية بحاجة ماسة لحسن رعاية وزراعة، فعسى الله أن يهيئ له النابهين القادرين على فهمه وفهم ما استجد من علوم وإعادة نظم فقهه وقدرته بحول الله وقوته ليستفاد من تركته غاية الاستفادة. (وقد عمل المغرب العربي –الأشعري!–

بالتوجهات العلمية الحديثة على النهوض بابن تيمية، وأثبتوا أن المحبة عمل لا مجرد ادعاء، واستفادة لتكميل المشوار لا جمود وتقديس بلا بذل وعطاء وبناء).

عربي: بدأ البيان العربي بالمقامات المعتبرة للسياق والتداول وفق بيئة التنزيل، ثم مع ظروف الاحتكاك بالأمم الأخرى بدأت لفظة المجاز بالظهور لغويا فيما كتبه أبو عبيدة، وسحبت لمقابلة الحقيقة مع الجاحظ، وقعّد ابن قتيبة لها باعتبارها قسيما للحقيقة، فذاعت وشاعت في القرن الرابع الهجري، بعد أن تداولتها المؤلفات بين السنة والمعتزلة، لتجذر الأصول الكلامية في وصف الصيغ البلاغية وتعريفها.

رغم أن المجاز في ذاته دون علاقته المقابلة للحقيقة اختلف فيه، ويمكن أن أوجز ذلك من جملة ما ذكرت المؤلفة بنقاط مختصرة مختزلة، بـ:

- **اجتياز** (أي: سلوك طريق نحو الحقيقة).
- **جواز** (أي: اغماض للمعنى لتضمّنه أكثر من احتمال).
- **جاز**: بمعنى ما بعد الحقيقة (ترك الحقيقة).

أي: نحو– في– بعد، وبعبارة أبسط: هل معنى المجاز في المصنفات المتقدمة هو: سلوك الطريق نحو المعنى، أم هو جواز تضمن أكثر من معنى، أم هو تخطي معنى اللفظ الحقيقي؟

وبعد استقرار ثنائية (الحقيقة–المجاز) وما حملته من معنى الانحراف عن اليقين في سلم اليقين المنطقي الأرسطي، جاء ابن تيمية فنظر في المجاز وأسسه ومخرجات القول به، باحثًا عن المصطلح في ذاته ومتعلقاته في القرآن، ثم في السنة والمأثور المعروف، ثم في أساليب العرب، ثم في اللوازم والملزومات لهذا المصطلح وفق تركيب ثنائية (الحقيقة–المجاز).

وقد عرّفت المؤلفة بابن تيمية وطوائف عصره، ووضعت ما امتاز به من مصادر ومبادئ، والتي أجدها عامة لدى جل علماء السنة، فلا امتياز له بها على غيره، ولكن الامتياز الذي له لسماته الشخصية وما فتح الله له من علم وإدراك، وكما ذكرت المؤلفة قدرته النقدية ومبادئه التي وضعها لنفسه وتركيزه على المصطلحات-المفاهيم، وخصوصا في أهم ما يظهر في منهج ابن تيمية عموما، وسيجده القارئ له دائما، والذي أختصره بمبدأين:

- مبدأ التأصيل للمفاهيم القرآنية.
- مبدأ الاستفسار فالتفصيل للمفاهيم والمناهج غير القرآنية.

وبصيغة عبد الرحمن طه نضعهما:

- المأصول: له القبول.
- المنقول: له النقد.

وهذا النقد رسخه ابن تيمية بمبدأيّ "الاستفسار والتفصيل" وقد نص عليه في كتابه "درء تعارض العقل والنقل" قائلا:

"ولهذا يوجد كثيراً في كلام السلف والأئمة النهي عن إطلاق موارد النزاع بالنفي والإثبات، وليس ذلك لخلوّ النقيضين عن الحق، ولا قصور، أو تقصير في بيان الحق، ولكن لأن تلك العبارة من الألفاظ المجملة المتشابهة المشتملة على حق وباطل، ففي إثباتها حق وباطل، وفي نفيها حق وباطل، فيمنع من كلا الإطلاقين، بخلاف النصوص الإلهية فإنها فُرقان فَرق الله بها بين الحق والباطل، ولهذا كان سلف الأمة وأئمتها يجعلون كلام الله ورسوله هو الإمام والفرقان الذي يجب اتباعه، فيثبتون ما أثبته الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وينفون ما نفاه الله

ورسوله صلى الله عليه وسلم، ويجعلون العبارات المحدثة المجملة المتشابهة ممنوعًا من إطلاقها: نفيًا وإثباتًا، لا يطلقون اللفظ ولا ينفون إلا بعد الاستفسار والتفصيل، فإذا تبين المعنى أثبت حقه ونفي باطله، بخلاف كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، فإنه حق يجب قبوله، وإن لم يُفهم معناه، وكلام غير المعصوم لا يجب قبوله حتى يفهم معناه" (١).

وختمت المدخل بتبيين أن هذه الأبعاد التداولية أساسها تعميم للضوابط الأصولية من الفكر الأصولي القائم، وقد استفاد ابن تيمية منه لتداوليته. (وأظنها متأثرة بالنقاري لاستخلاص هذه الخلاصة بالإضافة للنشار ومفتاح).

الباب الأول: قضية المجاز قبل ابن تيمية

ظهر المجاز مع أبي عبيدة معمر بن المثنى (ت٢٠٩هـ) الذي استعمله لجملة من التحولات اللغوية والتركيبية والدلالية، ولم يستخدمه بمعنى ما هو قسيم للحقيقة. ثم مع أبي عثمان الجاحظ (ت٢٢٥هـ) الذي استعمله بمعنى يقابل به ظاهر الكلام ويجعله قسيما للحقيقة، وعبر عنه في أخرى بـ"الاشتقاق" باعتباره مرادفًا للمجاز، وذلك لجامع وجود "أصل يقاس عليه الفرع"، لذا لم يكن للجاحظ تبيين دقيق لمصطلح "المجاز" إذ كان مصطلحا مختلطا بمفاهيم أخرى كالتشبيه والبدل والاشتقاق، ومع الجاحظ استخدمت ثنائية "الحقيقة-المجاز" لكن في سياق غير بلاغي. أما ابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) فقد أقر بوجود المتشابه في القرآن الكريم وأدخله ضمن المجاز، ولكن ليس وفق معنى ما جاء عند المعتزلة من تغيير للحقيقة،

(١) الدرء، الرياض: مكتبة الرشد، ص٤٤.

بل المجاز عنده نوع تعبيري محكوم بقواعد ومقاييس، مثل: **"أفعال المجاز لا تخرج منها المصادر ولا تؤكد بالتكرار: فتقول: أراد الحائط أن يسقط، ولا تقول: أراد الحائط أن يسقط إرادة شديدة، وقالت الشجرة فمالت، ولا نقول: قالت الشجرة قولاً شديدا، والله تعالى يقول: "وكلّم الله موسى تكليمًا" [النساء: ١٦٣] فوكّد بالمصدر معنى الكلام ونفى عنه المجاز"**. وعرف ابن قتيبة المجاز بأنه **"طرق القول ومآخذه"** مُدخِلا الاستعارة والتمثيل والقلب والتقديم... تحته، نافيًا عنه صفة الكذب، مقابلا بينه وبين الحقيقة، وجعله على قسمين مذموم ومقبول. هذا من حيث النشأة.

استطراد من سوسن:

هذه النشأة قد أسس لها الاعتقاد لا اللغة، إذ وجد أهل الكلام أنفسهم أمام ضيق من اللغة وسعة من التأويلات، وتأثر بالمنقول من الثقافات، فنشأت مشكلات علم الكلام عبر اللغة وتغلغلت عبر البيان العربي الذي عرف فيما بعد بالبلاغة العربية. فالنشأة المعنوية كلامية فرّعت مشكلاتها على شعب المعرفة الإسلامية بحسب المؤثرين بمذاهبهم الكلامية لعلة ضيق اللغة التي استنتجدت بالتأويل عبر ثنائية (الحقيقة والمجاز)، وهذا ما سيؤكده ابن تيمية لكن لا برؤية "مستوى اللغة" في الوجود، بل رأى أن اللغة هي من صفات قائلها، وهو في هذا الاعتبار أدق من رؤية عبد الرحمن طه للغة باعتبارها معطى.

ولعل باحثًا يطرح مشكلة (العقيدة والتوسيع اللغوي) التي ظهرت في القرون المتقدمة بسبب الجدل الكلامي، وهي مشكلة لم تطرق من قبل إلا قليلا، عند "عبد المجيد الصغير" و"عبد الرحمن طه" ومحمد النويري في كتابه النفيس "علم الكلام والنظرية البلاغية عند العرب" ومحمد العمري في "البلاغة العربية" وبعض كتبه الأخرى؛ ذلك أن العقيدة تأسست على المستوى البياني وما زالت مستقرة عليه

تختزل كل الوجود والعلوم فيه عبر مسائل محددة، أشكلت بسبب أخذ الألفاظ العقدية مفردة على ظاهرها، وتجريدها من سياقها ومساقها (بيئة التنزيل) أو بعض تجريد، فإن صرفت هذه الألفاظ عن ظاهرها أوّلت، وإن أبقيت على ظاهرها مع فقد سياقها ومساقها عطّلت، فلا بدّ من تبيين المشكلة مع ضبط المؤول، فعدلوا إلى توسيع غير موفق للغة لغفلة عن قيمة اللغة الوجودية ومساواتها بالوجود، فجيء بحلين توسيعيين عبر قناة اللغة وهما:

- الاشتقاق.
- التأويل.

وهذا التوسيع لربط اللغة بالعبارة، في حين توجد ممارسة إسلامية قد نظرت للغة من منظور آخر لم يحرّفها وإنما اتخذها وسيلة، وبالإمكان تجلية هذين التوسيعين عبر مدرستين إسلاميتين تغير استعمالهما بحسب منطلقاتهما العقدية ونظرتهما الوجودية للغة، وهما: المعتزلة والصوفية، ليجد الباحث اختلافا كبيراً بينهما رغم استخدامهما لذات الأدوات! وقد خدم هذه الدراسة "عبد الرحمن طه" خدمة نفيسة في كتبه لتبيين أثر رؤية اللغة (المستوى البياني) في الوجود على التعامل مع الأسماء الحسنى بين التجريد والتأييد. وبالإمكان توسيع دراسته وتطويرها لتحديد المشكلة اللغوية في المباحث الكلامية.

وأعود لكتاب د. فريدة من جديد، لتنقلنا إلى محطات "المجاز" التي نزل بها، فمن حيث المجالات، ومن حيث المفهوم بذاته فللمجاز مجالين تردد بينهما: مجال الدراسات القرآنية (لفهم القرآن وكسب المشروعية للمجاز)، ومجال الدراسات الأدبية والنقدية (لفهم العربية وصناعة أدب عربي جديد)، وهذا التذبذب بين المجالين جعلا المجاز يتأرجح بين وجود له عند ربطه بالمستوى الدلالي،

وضعف أهميته عند ربطه بالمستوى التداولي وقصود المتحدث والتي كادت أن تخترق حجاب الثنائية مع الجرجاني لنظريته في "النظم" (أنصح بكتاب: نظرية النظم عند الجرجاني للحسيني)؛ نتيجة البحث في ميدان الدراسات الإعجازية، والتي صارت اليوم تعرف بـ"الاستعارة الحجاجية والاستعارة الشعرية" أو"الاستعارة القرآنية والاستعارة الشعرية". وقد صار للمجاز في مجال الدراسات الإعجازية مقارنة للفظ الاستعارة التي عرفت أول الأمر مع الرماني، والتي تطورت لنظرية نظم مع الخطابي فالباقلاني فالجرجاني، ثم جاءت صياغات الجهود لدى السكاكي وابن الأثير وجعلت فيما بعد مصطلحا نقديا يحكم به على النصوص الأدبية، أي مصطلحا معياريا، إلا أن المجاز بقي في بيته الآمن الذي يمنحه المشروعية تحت ثنائية (الحقيقة والمجاز) وهو بيت: الدلالة اللفظية. وهذا البقاء أنتج ثنائية "الاستعارة الحقيقية والاستعارة التخييلية" عند الجرجاني والسكاكي، وقد واجهت المجال الأدبي النقدي مشكلة إدخال التشبيه في المجاز أو اخراجه منه، وذلك لحصر وظيفته في الإبانة والتأثير تأثراً بالبلاغة المنقولة، وخضوعهم لسلطان الدلالة.

ومن حيث المفهوم. هذه الآثار لم تكن مقطوعة الصلة بالعلوم الإسلامية المؤسسة وهي: علم الكلام وعلم أصول الفقه.

- فالمجاز في أصول الفقه ارتبط بمسائل حدد أهميتها مجالها الأصولي وهي البحث عن: أصل اللغة، وطبيعتها، وأنواع الألفاظ ووظائفها، وبذا تولدت إشكاليات لتحديد الحقيقي من المجازي بالقرائن، والعلاقات، والأسباب، ومشكلة الشواهد التي قد تجمع بين الحقيقة والمجاز، ومن ثمّ عدم البت في إقرار إثبات المجاز أو نفيه حتى الآن.

- بعد أن تعقدت المشكلات وبدأت المجالات المعرفية بالتجافي بسبب اختلاف تحديد مفهوم مؤثر للغاية وهو "المجاز"، أخرج الله ابن تيمية برؤية مختلفة للمجاز.

الباب الثاني: أبعاد نظرية المجاز عند ابن تيمية

ثلاثة أبعاد هي: اللغوي، المنطقي، العقدي.

وقد حددت الباحثة الكتب التي تناول فيها ابن تيمية قضية المجاز، وهي:

- **"رسالة الحقيقة والمجاز، وهي عبارة عن تحليل نقدي شامل وموسع لنص عن الحقيقة والمجاز للآمدي في كتاب الإحكام".**
- **"الرسالة المدنية في الحقيقة والمجاز في الصفات، وهي رد على سؤال ورد عليه من شيخ في المدينة المنورة".**
- **"فصول من كتاب الإيمان، مقسمة إلى مستويين: (أحدهما) عام، يدرس ثنائية الحقيقة والمجاز لغة وعقلاً وشرعًا. و(الثاني) مستوى خاص: مرتبط بدلالة الأعمال على الإيمان".**

البعد اللغوي عند ابن تيمية: درس المجاز من جهة التاريخ والمضامين، أي دراسة طولية ودراسة أفقية، فمن حيث التاريخ درس المجاز عند الأمم السابقة، والمجاز في العربية، وحدد ظروف النشأة التي أخرجت اللفظ عن معناه اللغوي المستمد من بيئة التنزيل، والمضامين أرجعها لأسس عقلية وضعت لتحديد المعاني بمنطق منقول له اعتبار مركزي للحقيقة وفق مستوى الدلالة. وهذا أنتج

مشكلة: الوضع والاستعمال، اللفظ المجرد والماهية الخاصة، التجريد من القيود السياقية والمساقية، والتغيير اللغوي العربي حدث بفعل تأثير المدارس الكلامية وإهمال اللغة العربية استعمالا لا مجرد دراسة، بل استعمال اللسان العربي وفق البيئة العربية لا وفق البيئة المعجمية.

البعد المنطقي: أساسه المفردة في دلالتها على الحقيقة واعتبارها أساس التصور في المنطق الصوري، وبها يتم تقسيم الكلام إلى حقيقي ومجازي اعتماداً على الأصول الفلسفية المنطقية اليونانية، واستفادة من البلاغة اليونانية، وتأثرا بمعايير الفصل بين الماهية والوجود، ورفع مرتبة الحد التام، والتراتب المنطقي للأقوال، واعتبار الحقيقة أعلى المراتب والمجاز أخسها، هذا دعى لنقض المنطق القديم وتبيين نسبية الحدود ونسبية المقاييس، وارتباط الحدود بالتداول والمقاييس بالتداول أيضا، فوضع قواعد للتحديد ومقاييس قرآنية هي "الموازين". وهذا نقض لأسس "التأويل" الذي جاء عبر هذه المداخل ليستقر في علم الكلام وكثير من العلوم الإسلامية دون مساءلة أسسه التي أدخلته، ومعاييره التي على وفقها يحكم على مخرجاته، وتولد ثنائيات: الظاهر والباطن. واعتبر أن اللفظ بذاته حامل لمعنى عام وهذا المعنى العام يقيده السياق الذي ورد فيه، وأنه حقيقة في كل ما عبّر عنه به، وصرفه لمعنى مخصص مرتبط بما قرن به من أحوال وقرائن، ولهذا كان جزء من المشروع المنطقي هو لرد الحدود والمقاييس المتفجرة من وحدة بسيطة أولى "اللفظ المجرد المفرد الحقيقي".

البعد العقدي: نفى من خلاله المجاز عبر إعادة تقعيد وتصنيف وتأصيل المشكلات العقدية، وإعادة الاعتبار لقواعد القول في الأسماء والصفات دون ثنائية الحقيقة والمجاز، فألف مؤلفات ترتكز على أصلين هما: الاطراد ونفي

المجاز، وتتقعد بثلاث قواعد هي: نفي المماثلة، وقاعدة الكمال، وقاعدة إثبات الأخرويات وتعظيم الشرائع. ومحاولة إدخال العمل في العقائد وذلك في العقيدة التدمرية التي خالف فيها التصنيف العقدي المعهود.

الباب الثالث: البعد التداولي لنظرية التفسير عند ابن تيمية

البعد التداولي لهذه النظرية تجلى في محاولة ثانية لتأصيل علم من العلوم الإسلامية لا يرتكز على ثنائية "الحقيقة والمجاز" ويحصر في مجال الدلالة، بل لا بد من رفعه إلى التداول باستحضار بيئة التنزيل المصاحبة لنزول القرآن، وتعلم اللسان العربي في استعمالاته التي نزل القرآن بها، ودلالات التراكيب تأسيساً لعلم المعاني، ودلالات النظم تأسيساً للمجاز القرآني، واعتبار السنة النبوية بيان شامل لكل القرآن، يليها آثار الأئمة المعتبرين من الصحابة والتابعين فيما لم يختلفوا فيه، وما اختلفوا فيه يؤخذ من أعلمهم وبحسب قرائن معينة، ثم تفسير القرآن بالاستعمالات العربية، ثم رد لفظ المجاز لمعناه اللغوي لا باعتباره قسيما للحقيقة، وأن أصل النزاع في قضية المجاز نزاع عقلي معرفي لا للفظي ولا لغوي، إذ أخذ اللفظ عارياً عن سياقه، وجعلت القرائن شواهد على انزياحه الدلالي باعتبار أن الدلالة الأولى له حقيقية بحسب اختيارات من يرى أن اللغة حقيقة ومجاز لوضع أصلي واستعمال. بينما المجاز مسلك من مسالك القول وقد جاء عند أحمد بن حنبل. وبإعادة إصلاح المجاز يعاد إصلاح أهم علمين:

- علم الكلام: يرفع من الدلالة إلى التداول، فلا معنى للتشبيه والتعطيل عند رد الكلام لبيئة التنزيل.

- علم التفسير: رفع الحكم على النص القرآني بالصناعات العلمية المتداولة ورد التفسير للمأثور المعروف، لا مجرد المأثور.

الخاتمة: ضمنتها النتائج والتوصيات

* * *

الكتاب نفيس جدا، يستحق سبع سنوات من التأليف، وجهد يشكر، وقد سد ثغرة علمية مهمة في أسس العلوم الإسلامية هي ثنائية "الحقيقة والمجاز" وذلك في بدايات التدوين العلمي. فأنصح به كل مهتم بالعلوم الشرعية والعلوم العربية، ولكن لا بدّ من قراءة بعض الكتب قبله على الأقل: درء تعارض العقل والنقل- الرد على المنطقيين- الخطابة لأرسطو... وبعض المعارف الإسلامية؛ لتحصيل أكبر قدر من ثمرة هذا الكتاب النافع جدا، وكتاب يصلح أن يخلد عبر الأزمنة.

يلاحظ فقط:

عدم التفريق بين المذاهب الإسلامية وغير الإسلامية، وإجمالها بأحكام عامة! وهناك بعض الملاحظات اليسيرة التي يكتشفها كل قارئ بما لديه من خلفية علمية ومعرفية.

وملاحظة أخرى وهي: هل استفادت المؤلفة من عبد الرحمن طه ولم تذكر ذلك؟ أم أنها استبطنت تقسيمه للمجال التداولي وأصوله، وبعض الملاحظات من هذه الجهة؟

جزاها الله خير الجزاء ونفع بها وبعلمها وزادها من فضله، وزاد أمتنا بالباحثين العظماء مثلها وخيراً منها،

والحمد لله رب العالمين

* * *